

مسودة تقرير بشأن الحوكمة والشفافية في منطقة البحر المتوسط

أعدّ مسودة التقرير الحالي المقرّر (لوطفو سافاس)، عمدة محافظة هاتاي بتركيا لمناقشتها في الاجتماع الرابع للجنة التنمية الإقليمية المستدامة التابعة للجمعية الإقليمية المحلية الأورومتوسطية والتي ستعقد في أكتوبر 2018، بهدف إقرارها في الجلسة العامة المكتملة العاشرة للجمعية.

السياق

يُعد الفساد إحدى المشكلات العالمية التي باتت بشكل متزايد تلقى اهتمامًا مكثفًا. ويقع الفساد في كافة مستويات المجتمع وتتسم آثاره السلبية بكونها واسعة النطاق. ومن المسلم به عمومًا أن الفساد يعرقل التنمية الاقتصادية، ويقوّض الديمقراطية ويضر بالعدالة الاجتماعية وسيادة القانون. والفساد ليس بالمشكلة الهيئية في منطقة البحر المتوسط، وفي كلاً من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط.

وتظهر الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة القياس الأوروبية (يوروباروميتر) Eurobarometer حجم الفساد حيث أفادت أن ثلاثة أرباع المشاركين في الاستطلاع (76%) كانوا يشعرون أن الفساد منتشر في بلدانهم¹. ووفقًا للمفوضية الأوروبية، فإن الفساد يكلف اقتصاد الاتحاد الأوروبي نحو 120 مليار يورو كل عام على هيئة خسارة للإيرادات الضريبية والاستثمارات². وقالت المفوضية الأوروبية أنه لا توجد مناطق خالية من الفساد في الاتحاد الأوروبي، حيث تتأثر كافة الدول الأعضاء بالمشكلة، وإن يكن بدرجات متفاوتة.

ويظل انتشار الفساد وبانًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية. وبرغم بعض الجهود المبذولة، إلا أن الفساد يظل مستفحلًا في هذه البلدان وفي أرجاء المنطقة (مؤشر مدركات الفساد، 2017).

نطاق هذا التقرير

يحدد هذا التقرير أوجه الضعف الأساسية الراهنة لدى السلطات المحلية والإقليمية في بلدان جنوب البحر المتوسط فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية، ويقدم تقييمًا منهجيًا لمحاوَر التدخل ذات الأولوية بناء على دراسة تم التكليف بها لأغراض هذا التقرير إلى كلية لندن للاقتصاد بواسطة الجمعية الإقليمية المحلية الأوروبية ومتوسطة ولجنة المناطق الأوروبية. وقد أعطيت الأولوية لجنوب البحر المتوسط، بسبب العدد الكبير الحالي للدراسات التي تخص أوروبا في هذا الشأن والتي أجراها الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وغيرهم من المنظمات.

ويطرح التقرير توصيات تستند إلى اقتراحات الخبراء وخبرات ممثلي السلطات المحلية والإقليمية. وقد أوردنا مخططًا بالممارسات الجيدة على مستوى السلطات المحلية والإقليمية والمستفاد من بلدان جنوب البحر المتوسط.

تعريف الفساد

من الصعب وضع تعريف أوحده للفساد لأن نفس السلوك يمكن اعتباره فسادًا في إطار قانوني أو تقليد ثقافي معين ولكن ليس في إطار آخر، ومن ثم فليس له تعريف أوحده وشامل ومقبول عالميًا. ومن بين التعريفات الأكثر انتشارًا للفساد أنه استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية.

وتتولى السلطات المحلية المسؤولة عن نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي، وفي الأعوام الأخيرة باتت الأقاليم تشارك بشكل متزايد في التمويل والإدارة المشتركة للصناديق الأوروبية. وكلاهما شهد ازديادًا في ميزانيته وكفاءته³.

وقد بدأت تنتشر اللامركزية في بعض بلدان جنوب البحر المتوسط مثل المغرب أو تونس، وتضمنت نقلًا للسلطات والأموال إلى المستوى المحلي.

¹ عدد مؤسسة القياس الأوروبية (يوروباروميتر) الخاص Special Eurobarometer رقم 397، بعنوان "الفساد"، وعدد Flash Eurobarometer رقم

374 بعنوان "توجهات الأعمال إزاء الفساد في الاتحاد الأوروبي"

² تقرير مكافحة الفساد الصادر عن الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية (2014) 38 نهائي، المفوضية الأوروبية، 2014

³ <https://rm.coe.int/168071a737> تقرير منع الفساد وتعزيز الأخلاقيات الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية، مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية

لمجلس أوروبا.

إن المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية والإقليمية المنتخبة وكون الحكومات المحلية هي أكبر الجهات المنوطة بالتوظيف وتقديم الخدمات في الكثير من المدن والمناطق يثير مخاطر الفساد والمحسوبية والمحابة وإساءة استغلال الأموال العامة.

ويمكن مشاهدة الفساد في أشكال كثيرة، منها تضارب المصالح والمحسوبية وتعيينات الموظفين والمشتريات الحكومية واستغلال الموارد الإدارية في الحملات الانتخابية.

وتعد الأشكال الأكثر شيوعاً للفساد في المنطقة الأورومتوسطية هي المحسوبية في المشتريات الحكومية والمحابة في تعيين المسؤولين الحكوميين، وفق ما أشارت دراسة كلية لندن للاقتصاد لأغراض تقرير ARLEM. وتُعد غياب الشفافية هي أبرز المشكلات المرتبطة بإجراءات المشتريات الحكومية في أنحاء المنطقة وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الحكومية.

وتُعد الشفافية إحدى الآليات الأساسية في مكافحة الفساد وتعزيز الأخلاقيات العامة⁴. فإذا ما أفصحت الحكومات الإقليمية والمحلية عن الجوانب المهمة لبنيتها التنظيمية وأنشطتها، كالمعلومات والقواعد والخطط والميزانيات والنتائج، سيكون من الصعب للفساد أن يجد تربة خصبة.

التصدي للفساد – المعايير الدولية التي ينبغي السعي إليها على المستوى دون الوطني

من شأن تطوير تشريع وطني أو إقليمي أو محليّ للحق في الحصول على المعلومات أن يحفز نشوء بوابات للمجتمع المدني. وتوفّر هذه البوابات عادة إرشادات إضافية للمستخدمين النهائيين وتشجّع المواطنين على البحث عن المعلومات الموجودة وجمع عناوين البريد الإلكتروني الضرورية للمسؤولين الحكوميين وتوفّر دعماً مالياً وإدارياً في حالة عمليات الاستئناف⁵. وقد أصبحت هذه البوابات أدوات أساسية ودعمت نشأة دعاة الشفافية في بلدان مثل تشيلي وألمانيا ونيوزيلندا وأوروغواي، كما تدعم الأعمال التي يؤديها. وبوسعها أن تعين على تطوير حوار داعم بين منظمات المجتمع المدني والحكومات فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وبما يسهم في زيادة ثقافة الشفافية ومنع الفساد.

أضف إلى ذلك أن لمبادرات البيانات المفتوحة القدرة على خلق حوار إيجابي بين المجتمع المدني والحكومة فيما يتعلق بالشفافية والمحاسبة. وثمة ندرة في المعلومات الموثوقة حول أثر مبادرات البيانات المفتوحة التي تقودها الحكومة، وبصفة خاصة في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن التوافر العام لبعض البيانات المعينة، ووفقاً للخبراء، يمكن أن يقوي موقف الموظفين الحكوميين الذين يقاومون الفساد، ودون الاضطرار إلى تحويلهم إلى فاضحين للفساد. فعندما يعلمون أن المعلومات التي تخص تصرفاتهم ستكون متاحة للعامة أو متاحة للموظفين المدنيين الآخرين، سيتشجع المسؤولون للتصرف بشكل أفضل، حتى دون ممارسة آليات المحاسبة والمسائلة.

ومن شأن التعاقد المفتوح والتعاون بين الوكالات أن يكون ذا فائدة كبيرة في وضع حدّ للفساد. فمثلاً، وفي بوجوتا، كانت إحدى الجهود الجماعية بين أمانة التعليم بالمدن والحكومة والشركات قد أتاحت تحقيق إصلاح جذري في منظومة توفير الوجبات المدرسية التي تبلغ تكلفتها 170 مليون دولار. حيث انتقلوا من نظام يقوم على التعاقد المباشر والذي اكتنفته الكثير من المشكلات إلى نظام يقوم على التعاقد المفتوح، وبما أدى إلى تحسين الخدمة، وخفض احتمالات الفساد وتوفير ما يتراوح بين 10-15%⁶. وحتى في الحالات التي قد يكون فيها تنفيذ مبادرة مكتملة صعباً، إلا أن طرح بعض مبادئ التعاقد المفتوح⁷ وتطوير معايير للبيانات⁸ وإرشادات بشأن أي من البيانات المتعلقة بالمشتريات الحكومية يجب أن يكون متاحاً للعامة وكيف ينبغي تشارك هذه البيانات، كل هذا قد يكون خطوة إيجابية نحو منع الفساد.

وبالتوازي مع ذلك، تستطيع الحكومات العمل على مستوى مختلف (محلي وإقليمي و وطني) لمساعدة المجتمع المدني على تطوير قدراته لمتابعة العقود المفتوحة. وتقدّم المنظمة الإسبانية المستقلة (Fundación) Civo

⁴ <https://rm.coe.int/168071a737> تقرير منع الفساد وتعزيز الأخلاقيات الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية، مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا.

⁵ س. بايلور و تي. لونغلي (2014) أبحاث في منصة حرية المعلومات الإلكترونية التابعة لـ "ماي سوسايتي"، أبحاث "ماي سوسايتي" [على الإنترنت] <http://research.mysociety.org/publications/mysocietys-online-freedom-of-information-platform> تاريخ آخر إطلاع 2018/6/16.

⁶ الصفقات وراء الوجبات: كيف ساعد التعاقد في إصلاح أكبر برنامج للوجبات المدرسية في كولومبيا [على الإنترنت] <https://medium.com/open-contracting-stories/the-deals-behind-the-meals-c4592e9466a2> تاريخ آخر إطلاع 2018/6/7.

⁷ انظر على سبيل المثال المبادئ العالمية لشراكة التعاقدات المفتوحة [على الإنترنت] <https://www.open-contracting.org/implement/global-principles/> تاريخ آخر إطلاع 2018/6/7.

⁸ تعتبر معايير بيانات التعاقدات المفتوحة (OCDS) أفضل ممارسة للبيانات المفتوحة في هذا السياق <http://standard.open-contracting.org/latest/en/> تاريخ آخر إطلاع 2018/6/7.

Ciudadana Civio)⁹ مثلاً على الكيفية التي يمكن أن يسهم بها المجتمع المدني في خفض عدم الشفافية والكشف عن التجاوزات والمخالفات في المشتريات الحكومية. وفي أوكرانيا، تحالف الإصلاحيون من الحكومة والمجتمع المدني لإطلاق منصة التعاقد المفتوح ProZorro، والتي يتم من خلالها الإفصاح عن كافة العقود بموجب معايير البيانات المفتوحة، ومن ثم فهي قابلة للبحث فيها بواسطة الجمهور؛ وقد أفادت التقارير أن هذا الأمر قد حقق وفورات مالية بأكثر من 1 مليار دولار في خلال عامين، وهم يحاولون في الوقت الحالي تنفيذ نسخة محدثة من المنصة (وهي DoZorro) حيث يستطيع المواطنون تتبع تطبيق العقود والإبلاغ عن المشكلات وتتبع الاستجابة الحكومية¹⁰.

كما يمكن لتحقيق تقدم في الشفافية المالية أن يكون وسيلة لتحسين الانتفاع بالموارد الحكومية على المستويين المحلي والإقليمي. ويمكن للبلديات والحكومات الإقليمية أن تطبق بعض المبادئ التي تروج لها المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT)¹¹ على المستوى الوطني لمحاصرة الفساد¹². فعلى سبيل المثال، ينبغي على السلطات المحلية والإقليمية أن تسعى بشكل واضح للدعاية للأهداف التي تسعى إليها والمخرجات التي ستقدمها على ضوء الموارد المخصصة لها، وذلك في مسعى منها للإفصاح عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتوقعة لسياساتها. ويجب النص على الأدوار والمسؤوليات عن إدارة الموارد الحكومية بشكل واضح في التشريعات بين المستويات الوطنية ودون الوطنية للحكومة. كما ينبغي أن تتمتع الأجهزة الرقابية بالاستقلالية القانونية عن الحكومات والتي تتولى فحص شرعية تصرفاتها، فضلاً عن التمتع بالتفويض القانوني والموارد اللازمة. كما يجب أن تخضع تصرفاتها لمبادئ المسائلة والشفافية. ويمكن للأدوات مثل التي طورتها مبادرة OpenBudgets.eu¹³ أو البنك الدولي¹⁴ The World Bank أن تسهل أعمال هذه الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في تحقيق أجندة للشفافية المالية كوسيلة للحد من الفساد.

وبوسع السلطات المحلية والإقليمية أن تختبر مبادراتها الأكثر طموحاً للشفافية والمسائلة أولاً في أحد القطاعات التي تكتنفها مشكلات خاصة، مثل منح التراخيص للصناعات الاستخراجية (مثل مواصفة مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITI)، أو الإنشاءات ذات التمويل الحكومي أو جمع القمامة. وبالمثل، ونظراً لأن المشتريات الحكومية عادة ما تكون النشاط الحكومي الأكثر قابلية لنمو الفساد¹⁵، قد ترغب السلطات المحلية والإقليمية في أن تركز جهودها لبناء القدرات في مكافحة الفساد في هذا المجال. وهناك الكثير من المخاطر المرتبطة بالزخامة في كل من مراحل دورة المشتريات الحكومية وما قبل طرح العطاءات وأثناء طرح العطاءات وبعد الترسية. ويجب أن تضع استراتيجية مكافحة الفساد للمشتريات الحكومية في هذه البلدان إجراءات تنظيمية وتدمج تدابير لمكافحة الفساد في العمل اليومي، وتعمل على رفع وعي المسؤولين على كافة المستويات في مجال منع الفساد وفي تبعاته، فضلاً عن اتباع آلية نشطة لإعادة التقييم من أجل التحسين المستمر¹⁶.

المعايير المرجعية والدروس المستفادة من منطقة المحيط الجنوبي

أمثلة على الممارسات الجيدة:

الإصلاح التشريعي (قانون البلديات وقانون اللامركزية) **مقترناً بالمشروعات المتمحورة حول المجتمع** (مثل برنامج تطوير المدرسة والمديرية (SDDP) يمكن أن يعود بمكاسب في جودة الحوكمة وتوفير الخدمات على المستوى المحلي، ولكن هذا الأمر، وكما أوضحت الأردن، عملية طويلة الأمد وتعتمد على التغييرات في العقلية السائدة وكذلك على الإرادة السياسية.

تفتتضي القدرة على مكافحة الفساد استخدام أدوات مؤسسية وتشريعية. وقد استطاعت المؤسسات (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد INLUCC، هيئة النفاذ إلى المعلومة INAI) وتشريعات مكافحة الفساد (الاستراتيجية

⁹ <https://civio.es/en/@/>، تاريخ آخر إطلاع 2018/6/7

¹⁰ Indem fn. 59

¹¹ المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) (2018) "شرح تفصيلي للمبادئ عالية المستوى" <http://www.fiscaltransparency.net/expanded-version/>، تاريخ آخر إطلاع في 2018/6/7.

¹² انظر على سبيل المثال التجربة الأرجنتينية [GastoPublicoBahense.org](http://www.gastopublicobahense.org) والتي نشرت من عام 2010 إلى 2016 بيانات المشتريات الحكومية من بلدية باهيا بلانكا <http://blog.jazzido.com/2010/07/18/un-experimento-sobre-tecnologia-y-transparencia-gubernamental/>، تاريخ آخر إطلاع 2018/6/7

¹³ <http://openbudgets.eu/tools/>، تاريخ آخر إطلاع 2018/6/8

¹⁴ <http://boost.worldbank.org/tools-resources/topics/promoting-open-budgets/fiscal-transparency>، تاريخ آخر إطلاع 2018/6/8

¹⁵ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016). منع الفساد في المشتريات الحكومية. تقرير أفضل سياسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحياة أفضل. متاح على: <http://www.oecd.org/gov/ethics/Corruption-Public-Procurement-Brochure.pdf>، تاريخ آخر إطلاع 2018/6/7

¹⁶ انظر على سبيل المثال استراتيجية مكافحة الفساد لهيئة المشتريات الفيدرالية النمساوية <https://www.bbg.gv.at/english/about-the-fpa/>، تاريخ آخر إطلاع 2018/6/7

الوطنية لمكافحة الفساد، وقانون الحق في النفاذ إلى المعلومة (RTI) تطبيق أفضل الممارسات في تونس. وتتمثل قوة هيئتها المكرّسة لمكافحة الفساد في مقابل الهيئات الأخرى في المنطقة في أن الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية تأتي مدعومة بخطة عمل معينة للمدى القصير (وهي خطة عام 2017-2018) والتي تجعل من السهل للغاية تتبع الأنشطة ونتائجها من قبل الأطراف الأخرى.

الشفافية والثقة العامة تزيديان بالتزامن مع منح إمكانية الاطلاع على المعلومات الحكومية مجاناً إلى المواطنين. تبنت المغرب مؤخرًا قانونًا جديدًا ينظم الاطلاع على المعلومات الحكومية، وذلك بعد انضمامها لشراكة الحكومة المفتوحة (GOP). وبالمثل، وفي إطار الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار المبادرة، نفذت الأردن سلسلة من الإصلاحات التي تستهدف زيادة الحوكمة الإلكترونية والمشاركة الحكومية وتحسين جودة تقديم الخدمات الحكومية¹⁷. وفي إطار التزاماتها المرتبطة بشراكة الحكومة المفتوحة، نفذت تونس كذلك سلسلة من الإصلاحات في الحوكمة المحلية بالتعاون مع المواطنين والمجتمع المدني¹⁸. كما تسهم سلسلة من البوابات الإلكترونية الحكومية في مصر في رفع إمكانيات الاطلاع على الخدمات الحكومية، وعلى نحو يحجّم من فرص الفساد أو المعاملة التفضيلية.

من بين طرق توسيع نطاق الأمثلة المرجعية خلق البيئة لتبادل الممارسات الجيدة. وتتيح الاتحادات المهنية مثل اتحاد بلديات مرمرة في تركيا حصول هذا الأمر. وتعد جلسات التدريب المكرّسة للمسؤولين الحكوميين من السلطات الإقليمية والمحلية المختلفة مثالاً آخر من تركيا يمكنه رفع التواصل ونقل المعرفة (مثل الأكاديمية الحكومية المحلية (Yerel Yönetim Akademisi)). ويمكن للمبادرات التي تقودها الحكومة المحلية أن فعالة كذلك، على نحو ما يتضح في مصر من خلال برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية (DPD) (<http://egypt-urban.net>). كما أن هناك أيضًا هيئات أخرى معنية تشجع تبادل المعرفة على المستوى الدولي، مثل المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ARADO) (www.arado.org)، أو الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) (www.opengovpartnership.org). وتدعم الجهات المانحة الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولية بشكل متكرر مثل هذه المبادرات.

المبادرات التصاعدية كثيرًا ما يكون من السهل على المجتمعات المحلية إقرارها وإضفاء المشروعية عليها. ومن الأمثلة الجيدة في مصر هو الشبابيك الموحدة لمعاملات المشاريع الناشئة: حيث يسعى المركز المصري لدراسات السياسات العامة لرفع قدرات رواد الأعمال من خلال تطبيق الهاتف "مشروع" الذي أطلقه المركز المصري بالتعاون مع السفارة الألمانية بالقاهرة. ويتمثل الغرض الرئيسي من هذا التطبيق في توفير المعلومات عن مقدمي الخدمات المالية وغير المالية للأفراد الراغبين في مباشرة أي نشاط اقتصادي ورواد الأعمال الموجودين على الساحة بالفعل. وقد سعى المركز لنشر هذا التطبيق في المحافظات المصرية من خلال العديد من المؤتمرات والندوات، والتي رفعت عدد مستخدمي "مشروع" إلى 25 ألف مستخدم في 27 محافظة مصرية¹⁹.

التوصيات

1- ضرورة زيادة قدرات السلطات المحلية والإقليمية في المنطقة الأورومتوسطية. ويتضمن ذلك وبشكل متزامن (1) تقوية روابطها مع المجتمعات المحلية – بزيادة كلاً من اختصاصاتها الوظيفية (الالتزام بتوزيع السلع والخدمات)، فضلاً عن قاعدتها المالية (أي القدرة على توزيع السلع والخدمات)، وفي الوقت ذاته (2) إنشاء الضوابط والموازن لتعزيز السلوكيات الأخلاقية.

2- تُعد اللامركزية مهمة في المنطقة لأن بوسعها أن تعالج مسألة الانعدام المتفشي للثقة في الحكومة. وإلى جانب ما توفره من تمكين على المستوى المحلي، بوسع المواطنين المشاركة في العمليات التشاورية، بينما يمكن مسائلة المسؤولين الحكوميين عن النتائج والمنافع النهائية لأفعالهم.

3- يجب أن تكون سلطات مكافحة الفساد شريكة للسلطات المحلية والإقليمية في ضمن الحوكمة الجيدة، خاصة من حيث وضع التدابير الوقائية التي من شأنها تعزيز الممارسات الجيدة (مثل الشفافية والتحويل الرقمي)، بدلاً

¹⁷ <https://www.opengovpartnership.org/countries/jordan>، تاريخ آخر اطلاع 2018/6/7

¹⁸ <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-second-national-action-plan-2016-2018>، تاريخ آخر اطلاع 2018/6/7

¹⁹ المركز المصري لدراسات السياسات العامة (ECPPS) (2017) سلسلة الأوراق السياسية: إصلاح مناخ الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، [على الإنترنت] <http://ecpps.org/attachments/article/1328/Information%20centers%20and%20the%20digital.pdf>، تاريخ آخر اطلاع 2018/6/7.

من معاقبة السلوكيات غير الأخلاقية. ومن المهم أن تكون هناك سلطات قائمة بذاتها تتولى المسؤولية عن الوقاية، وذلك لضمان استقلاليتها وحياديتها، وكذلك تطوير علاقات تعاون جديدة على المستويات الحكومية المختلفة.

يجب أن تركز استراتيجيات التحويل الرقمي في السلطات المحلية والإقليمية بنفس القدر على الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات، وكذلك على ضمن التفاعل القائم على المشاركة مع المستخدمين. ومن شأن هذا "التصميم المشترك" أو "الإنتاج المشترك" للخدمات والسياسات الحكومية أن يرفع من إحساس المواطنين بالمسؤولية عن القضايا المجتمعية وشرعية الدولة ويقوّي ثقتهم في السلطات المحلية والإقليمية.

لكي تتمكن السلطات المحلية من أن تحدث أثرًا حقيقيًا، يجب زيادة الميزانيات المحلية، وتشجيع تطوير قدرات تحصيل الإيرادات الضريبية من الاستثمارات والمشروعات التنموية، وتأكيد المسؤولية عن جودة السلع والخدمات المقدّمة.

مقترحات تستند إلى المشكلات القطرية التي تم تحديدها:

- ✓ استخدام الأنظمة الإلكترونية لاختيار المستفيدين من بعض الخدمات الحكومية المعينة الأكثر عرضة للتعاملات التفضيلية (مقترح من مصر والمغرب وتونس)
- ✓ نظام تحكم مستقل للسلطات المحلية والإقليمية أو لبعض الوظائف الأساسية التي تؤديها في المشتريات الحكومية وتقديم الخدمات (مقترح من تركيا)
- ✓ كاميرات مراقبة في المكاتب الإدارية التي تتعامل مع الجمهور بصفة يومية من أجل خفض حالات الفساد الصغيرة (مقترح من المغرب)
- ✓ تدريب الموظفين الحكوميين على السلوكيات الأخلاقية وتدابير مكافحة الفساد (فضح أمر الفاسدين) (مقترح من تونس ومصر)
- ✓ وضع الميزانيات بشكل يقوم على المشاركة (مقترح من تونس وتركيا)
- ✓ مجلس مفتوح واجتماعات تشاورية على مستوى السلطات المحلية والإقليمية (مقترح من إسرائيل)
- ✓ رفع الوعي بين المواطنين والمنظمات غير الحكومية المحلية حول أسباب الفساد وأشكاله وأثاره عبر حملات مخصصة (مقترح من إسرائيل)
- ✓ متابعة العطاءات والإنفاق الحكومي على المستوى المحلي من قبل أطراف خارجية مثل المنظمات غير الحكومية (مقترح من تركيا)